

تقرير مجلس الإدارة



يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي الثاني والخمسين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

الأداء العام

بعد سنوات طويلة من النمو المستمر، بدأ الاقتصاد العالمي الدخول في مرحلة تباطؤ اقتصادي كبير نتيجة حالة الاضطراب التي سادت الأسواق المالية العالمية. ومع تفاقم أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي بدأت في منتصف عام ٢٠٠٧ أهدت الازمة المالية مما أدى إلى انهيار بعض المؤسسات المالية الكبيرة وإلى عمليات الدمج والتملك في قطاع الخدمات المالية وتجنب المخاطر وانعدام الثقة بشكل عام. ونتيجة لذلك، فإن العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة أصبحت على حافة الكساد وفي نفس الوقت تباطأت معدلات النمو بشكل كبير في الأسواق الصاعدة. وعلى مستوى العالم، بدأت حكومات الدول بالتنسيق فيما بينها من خلال جهودها المبذولة لتعزيز السياسات النقدية والضريبية وذلك بهدف تشييط حركة النمو من خلال التخفيض الكبير في أسعار الفوائد وبرامج حماية الودائع ومقايضات العملات بالإضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى. ومن المحتمل أن يبقى الوضع غير مستقر في الفترة القادمة ومن المتوقع أن تكون عودة الانتعاش والتعافي للأسواق بطيئة جداً.

وقد أتاحت الأسعار المرتفعة للنفط والغاز خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي أدت إلى ارتفاع كبير في الفوائض المالية والحسابات الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، موارد كافية لتمويل استثمارات ضخمة في مشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية. ولكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي حدث خلال الأشهر

الأخيرة سيؤدي إلى تباطؤ في الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يتم استكمال المشاريع قيد التنفيذ حالياً في مملكة البحرين وذلك لأنها تشكل عناصر أساسية ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تحويل مملكة البحرين إلى بوابة عبور إلى منطقة شمال الخليج. ولا تزال الحكومة مستمرة في العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط وذلك لوضع قاعدة قابلة للاستمرار قائمة على الخدمات المالية والسياحة وتطوير البنية الأساسية من أجل وضع الأسس الثابتة لقطاع خاص أكثر قوة ومشاركة في العملية التنموية.

وفي ضوء هذه التطورات، حقق البنك نسبة معقولة في أنشطته المصرفية التجارية الأساسية وذلك بفضل سياساته الحذرة واستراتيجياته الخاصة بإدارة المخاطر وخطط الأعمال التكتيكية. وتعكس النتائج المالية لهذا العام التحسن الذي طرأ على أنشطة أعمالنا الأساسية حيث حققنا أداءً طيباً. وقد أثرت حالة الاضطراب التي تسود الأسواق العالمية على تقييم استثمارات البنك في الصناديق المدارة، إلا أن البنك يتمتع بوضع مالي قوي وذلك بعد أخذ المخصصات الكاملة لانخفاض قيمة السندات والاستثمارات للمؤسسات التي تأثرت بصفة سلبية بالأزمة المالية العالمية. وبالتالي فإن النتائج المالية تعكس إيرادات صافية بلغت ٣٤,٧٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧. وقد بلغت في الوقت نفسه ربحية السهم الواحد ٤٤,٧ فلساً بحرينياً مقابل ٥٢,٤ فلساً بحرينياً في العام المنصرم.

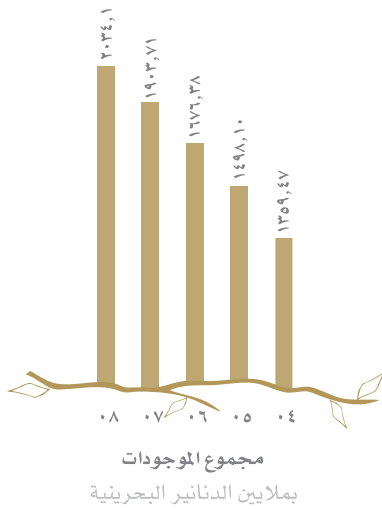
وتعود الزيادة في صافي الإيرادات بنسبة ٩,٢٪ والتي بلغت ٤٦,٠٦ مليون دينار بحريني بصفة أساسية إلى زيادة القروض والسلفيات وودائع الزبائن، وذلك بالرغم من إنخفاض العائد على فائض السيولة المستثمرة في ضوء انخفاض أسعار الفوائد على نطاق عالمي. ومن ناحية أخرى، عكست الإيرادات الأخرى من النشاطات المصرفية الأساسية نسبة نمو جيدة ويعود ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع دخل الرسوم والعمولات من أنشطة الخدمات المصرفية الأساسية على النطاق المحلي وعلى مستوى عملياتنا الخارجية. وبالرغم من ارتفاع الدخل من عمليات صرف العملات الأجنبية، فإن أنشطة خزنتنا قد تأثرت بصفة سلبية نتيجة خسائر تقييم الاستثمارات في الصناديق المدارة بأسعار السوق نظراً لحالة الاضطراب والتذبذب التي سادت أسواق الأسهم

من المتوقع أن يتم استكمال المشاريع قيد التنفيذ حالياً في مملكة البحرين وذلك لأنها تشكل عناصر أساسية ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تحويل مملكة البحرين إلى بوابة عبور إلى منطقة شمال الخليج.

استفادت خدماتنا المصرفية للأفراد في مجال الودائع كثيراً من سمعتنا المرموقة في السوق المحلية باعتبارنا مؤسسة مالية جديرة بالأمان والثقة والاعتماد في أوقات الأزمات.

ونحن لانزال ملتزمين أشد الالتزام بتقديم أفضل الخدمات إلى زبائننا الكرام من خلال قنوات الخدمات المتعددة التي تضم أكبر شبكة للفروع، ومن خلال أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في مناطق متعددة وهامة من مملكة البحرين. بالإضافة إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف ومندوبي المبيعات ومركز الاتصال لخدمات الزبائن. ونحن نسعى دائماً في تعزيز استراتيجيتنا لكي تكون منسجمة مع السياسات الاقتصادية لمملكة البحرين من أجل المساهمة بشكل فعال في مجال التنمية والتطوير الوطني والمشاركة بصورة فعّالة في المبادرات التي تقوم بها حكومة مملكة البحرين والتي تهدف إلى تشجيع وتعزيز التنوع الاقتصادي وتلبية احتياجات ومتطلبات شعب البحرين. كما نؤكد التزامنا بتلبية التطلعات الطموحة لجميع زبائننا ومساهمينا والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالبنك.

هذا وتجدون المزيد من التفاصيل حول الوضع المالي وأداء البنك تحت باب «استعراض الوضع المالي» وباب «البيانات المالية» من هذا التقرير السنوي.



بشكل عام. وفي ضوء هذه الحقائق، بلغت الإيرادات الأخرى لهذا العام ١٦,٦٠ مليون دينار بحريني (٢٠٠٧: ٢٢,٨٦ مليون دينار بحريني). ولعبت الخزينة دوراً نشطاً طوال العام من خلال المحافظة على مستويات كافية من السيولة وإدارة حذرة بعدم تعريض البنك لمخاطر السوق.

وبفضل سمعتنا المرموقة في السوق المحلية وباعتبارنا مؤسسة مالية جديرة بالأمان والثقة والاعتماد في أوقات الأزمات فإن خدماتنا المصرفية للأفراد استطاعت استقطاب المزيد من الودائع. واستمر البنك في الوفاء بتوقعات الزبائن من خلال منتجاتنا وخدماتنا الجديدة والمتطورة وذلك لتلبية احتياجات السوق. وتركزت أنشطتنا المصرفية للشركات على الشركات الكبرى في القطاعين الخاص والعام في مملكة البحرين وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما ضمن لنا تدفقات مستمرة من الصفقات والفرص المربحة. وكذلك توسعنا في أنشطة التمويل الخارجية في جميع دول منطقة مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً من خلال المشاركة في العديد من عمليات الإقراض المشترك مع البنوك الأخرى خارج المملكة. وفي إطار خططنا التوسعية الإقليمية، قمنا بافتتاح فرع جديد في الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال شهر يناير من عام ٢٠٠٨ وذلك لتقديم تشكيلة كاملة من الخدمات والمنتجات للقطاع التجاري وقطاع الأفراد.

وقد أدت جهودنا المبذولة لتوسعة نشاطات البنك الأساسية إلى الزيادة في محفظة القروض والسلفيات بنسبة ١٥,٨٪ من ٩٤٥,٩٧ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١,٠٩٥,٧١ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت، زادت ودائع الزبائن بنسبة ١٥,١٪ من ١٣١٩,٩٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧ لتبلغ ١,٥١٩,٢٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨ من خلال الارتفاع في ودائع الأفراد والشركات.

ونحن ملتزمون بتحقيق نمو محلي يتركز على تحسين حصتنا من السوق في القطاعات النشطة من الاقتصاد الوطني حيث من المتوقع أن يستمر الاقتصاد البحريني في الاستفادة من التدفق المتواصل في استثمارات البنية الأساسية. وسنظل مستعدون للاستفادة من الفرص والتطورات المتاحة من خلال ولوج أسواق جديدة وفي نفس الوقت الاستمرار في تطبيق استراتيجيتنا القائمة على الحذر المالي والتوسعة في نشاطات الأعمال والفرص الجديدة التي تلي معاييرنا الخاصة بالمخاطر والعوائد.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	كما في ٣١ ديسمبر
٣٥,٠٥١,٣٤٩	٤٢,٣٥٣,٠٣١	مجموع الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة
%٥,٤	%٥,٤	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة إلى مجموع الأسهم الصادرة

شكر وتقدير

ينتهز مجلس الإدارة، نيابة عن السادة المساهمين، هذه الفرصة ليرفع خالص تقديره وشكره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى، وإلى جميع الوزراء وإدارات المملكة وهيئاتها، وبالأخص وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك. كما يتقدم مجلس الإدارة أيضاً بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة وإلى جميع زبائننا وأصدقائنا على حسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني.

عبدالله علي كانو

رئيس مجلس الإدارة
٢٠ يناير ٢٠٠٩

التوصيات المقترحة

إستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، فقد قرّر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على التخصيصات التالية:

دينار بحريني	
٦١,٢٩٤,١٥٧	أرباح مستبقية في أول يناير ٢٠٠٨ (معدلة)
(٤٧,٧٨٧,٩٠٦)	تخصيصات عام ٢٠٠٧
٣٤,٧٣٨,٨٣٤	صافي إيرادات عام ٢٠٠٨
٤٨,٢٤٥,٠٨٥	المجموع
٢٣,٣٢٨,٠٠٠	أرباح نقدية (٣٠٪)
١,٧٣٦,٩٤٢	هبات وتبرعات
٣٥٠,٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	أرباح مستبقية مرّحلة بعد تخصيصات عام ٢٠٠٨
٢٢,٨٣٠,١٤٣	
٤٨,٢٤٥,٠٨٥	المجموع

الهبات والتبرعات

في إطار واجبنا نحو المجتمع وضمن الأعمال الخيرية التي نقوم بها، وبالإستناد إلى هذا المبدأ، فإن مجلس الإدارة يتقدم هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ١,٧٣٦,٩٤٢ دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات. ويمثل هذا المبلغ نسبة قدرها ٥٪ من صافي أرباح عام ٢٠٠٨ القابلة للتوزيع. وبهذا يرتفع مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢,٨٣ مليون دينار بحريني.

هذا وتجدون المزيد من التفاصيل لبرنامج الهبات والتبرعات وحول دور ومسؤوليات البنك في المجتمع في باب منفصل من هذا التقرير السنوي.

حوص أعضاء مجلس الإدارة

يبين الجدول التالي التفاصيل الخاصة بحوص أعضاء مجلس الإدارة في رأسمال بنك البحرين الوطني والتي تشمل أيضاً الحوص في أسهم البنك التي تملكها زوجاتهم أو أبناؤهم أو أسهم بنك البحرين الوطني المملوكة من قبل أي شخص وتكون خاضعة لإشراف عضو مجلس الإدارة.